مُتَلَمَّتْ

بين دفتي هذا الكتاب خمس أوراق بحثية تتحدث عن أهمية الفقه الإسلامي ومحوريته وتقاليده في تاريخ المجتمعات المسلمة. وتورد هذه المقالات البحثية بعض ما تعرض له من نقد وإبعاد وتهميش على أيدي أفلام بعض المختصين من المستشرقين ممن كتبوا ودرسوا نشأة الفقه الإسلامي وتاريخه ومؤسساته وإنجازاته. إذ قدموا آراء وأفكارًا وأطروحات تميل إلى القول إن بدايات تكوّن الفقه ومراحله الحديثة إنما اعتمدت -بحسب زعمهم- على مصادر أجنبية خارجية من الحضارات والأديان التي كانت سائدة في المنطقة التي ظهر فيها الإسلام. إذ إن اللبنة الأولى لقواعد ونظريات ونتائج الفقه الإسلامي إنما كانت معتمدة ومقتبسة من نظريات ومدونات الفقه الروماني أو ما تم أخذه عن المسيحية أو اليهودية أو الإفادية مما حصل من تطورات كانت سائدة من أطراف الجزيرة العربية وخاصة في بلاد ما بين النهرين أو سواها، بمعنى أن الفقه لم يقم بالأساس انطلاقًا من المصادر الإسلامية الرئيسية: قرآن وسنة أو إجماع أو قياس أو غير ذلك مما يقول به مؤرخوه في الفكر الإسلامي. فهذا الصرح الفقهي في أساسه -حسب زعمهم- عبارة عن اقتباسات وسرقات ونقول لتقاليد قانونية سابقة

على الإسلام في بدايات تأسيسه ثم ضعف وانتكس في المرحلة الوسيطة.

أما في العصر الحديث، انطلاقاً من ضرورات حياتية ورغبة في الإصلاح القانوني والسعي للالتحاق والتواصل بالعالم الحديث -تخصيصاً الغرب المتقدم- تم الاعتماد والنقل والأخذ عن القوانين والنظريات والمفاهيم والإجراءات والفلسفات السائدة في المجتمعات الغربية الحديثة. ومن ثم كانت نشأة الفقه الإسلامي وتطويره نتيجة ما تمكن الرعيل الأول من فقهاء المسلمين من نقله وكسبه من التفكير القانوني الذي كان سائداً في العالم القديم وهو في صحوته الحديثة رهينة نفس النقول والاقباسات من تفكير فقهي/ قانوني أجنبي. فالتفكير الفقهي عندما يترك لوحده كان عاجزاً وغير قادر على تلبية احتياجات العصر أو احتياجات المجتمعات المسلمة.

ويظهر أن هذه الآراء والمواقف و«الاجتهادات» كسبت بعض المصدقية والقبول بل ونوع من القداسة والرسوخ في الأدبيات الاستشراقية بحيث إنها أصبحت فوق النقد بل وحتى وقت قريب فوق المراجعة. وفي هذه الحالة إن كانت هناك آراء أو نقد أو مراجعة بحثية حول ما تزعمه هذه الأدبيات فإنما يكون حول الأمثلة أو الأدلة أو الشواهد التي اختيرت لدعم هذه الآراء، لكنها مع ذلك فإنها تنتهي لتأكيد نفس النتائج التي انتهت إليها دراسات الآباء المؤسسين لهذا الفرع من الدراسات الفقهية الاستشراقية،

وتحديدًا ما ذهب أو انتهت إليه دراسات كل من آجنس جولد تسيهر ويوسف شاخت اللذين يحظيان بقبول واسع وقدسية تجعلهما المرجعية التي لا يمكن تجاوزها. فأبحاثهما وما انتهيا إليه من نتائج تعد الإطار المؤسس للفكر الاستشراقي إلى وقتنا المعاصر في الدوائر الأكاديمية والمحافل العلمية المتأثرة بهذه الآراء. رغم ظهور بعض الإبداعات والاجتهادات التي ربما -لولا هذه القداسة- كان يمكن أن يكون لها كبير الأثر في مجال الدراسات الفقهية الإسلامية الحديثة، لكن على ما يبدو أن الأمر لم يعد اجتهادات فكرية وإنما تجاوز ذلك ليصبح نوعًا من الدوغما أو الأيديولوجيا من ناحية، وأصبح هذا النوع من التفكير «العلمي» تدعمه حكومات وسياسات ومصالح تموله وتدفع به إلى الأمام وتعمل جاهدة لإبعاد أي آراء أو أفكار من شأنها أن تشكل تحديًا أو نقدًا أو حتى تحقيق مسارات أو تقدم جديدًا مختلفًا!

إذن هذه الأوراق البحثية التي بين دفتي كتابنا هذا تتناول موضوعًا حساسًا ومهمًا يدور حول موضوع بحثي وجدل سياسي وفكري يتناول موضوعات ذات تأثير وأهمية لها تبعات على السياسات والأحداث والوقائع التي تشهد بعضها على الأرض الواقع. وربما كانت دائرة الجدل واسعة، لكننا اخترنا التركيز على جدل ثار حول دراسات وأبحاث المؤرخ والباحث في قضايا الفكر الفقهي الإسلامي «وائل حلاق»، الذي عرف بأبحاثه ودراساته العديدة والنقدية والجريئة التي انطلقت منذ عدد من السنوات

لدراسة ونقد ومراجعة النتائج التي انتهت إليها الأديبات الاستشراقية التي أشرنا إليها سلفاً، باعتبارها التراث الذي يشكل الركيزة والقاعدة الأساس المعتمدة لدى معظم المختصين في هذا النوع من الدراسات. ولعلنا لن نكون بعيدين عن الصواب إن قلنا إن أبرز جهود السيد حلاق - كما سيتضح من المقالات المشار إليها في هذا الكتاب وهي جزء من أبحاثه العديدة التي تدور حول الموضوع من جوانب مختلفة- لمناقشة بل نقد أفكار جولد تسيهر وشاخت ونقاش ومجادلة أنصارهم كما سنرى في متن الكتاب.

ونظراً لسعة حدود نقد حلاق وتطرقه لرموز المدرسة والباحثين الذين يعملون في إطارها حتى وقتنا الحالي وربطه نتائجها بالأوضاع السياسية والفكرية والحياتية في المجتمعات المسلمة في يومنا هذا ولأنه نشر وينشر أبحاثه ودراساته في أهم المجالات المتصدرة في هذا المجال، ولجدية ورصانة ما يقدمه، ما كان بالإمكان أن تمر هذه الجهود والأبحاث دون مراجعات دقيقة ونقدية صارمة على أنها جزء من الجدل العلمي المعتاد، ودفاعاً عن مدرسة ونهج ترسخاً ولهما قبول واسع.

وإذا كان هناك اتفاق عام بين المختصين في هذا المجال العلمي على تحقيب مراحل تطور الفقه الإسلامي؛ أي: تقسيمها إلى ثلاث مراحل: مرحلة التأسيس والنشأة وهي تمتد من ظهور الرسالة المحمدية إلى نهاية القرن الثالث الهجري، ومرحلة وسطى تمتد من القرن الثالث الهجري ربما حتى مرحلة متقدمة من القرن التاسع

عشر، ثم المرحلة الحديثة وهي مرحلة نهاية القرن التاسع عشر حتى عصرنا الحديث حيث شهدت الساحة المسلمة جهودًا في الإصلاح والتجديد القانوني/الفقهي.

وفي رأي حلاق ركزت الأبحاث والأدبيات الاستشراقية على مرحلتي النشأة والتجديد والإصلاح الحديث وأهملت بطريقة متعمدة المرحلة الوسطى أو على الأقل لم تحظ بالاهتمام والدراسة التي تستحقها؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى توخت أن تعزز وتقوي من رسوخ انطباعات هي بالضرورة في حاجة لمزيد من التدقيق والدراسة والمراجعة على أن البداية والإصلاح الحديث إنما تقوم اعتمادًا وبشكل جوهري على مصادر ومرجعيات أجنبية عن الإسلام.

ويبدو أن حلاق نذر نفسه -بشكل أساس- لدراسة مصداقية تلك النتائج ونقدها ومراجعتها. وفي رأينا -كما سيجد القارئ الكريم- أن السيد حلاق ربما كانت له وجهات نظر واجتهادات جديرة بالنقاش بل وربما القبول -إن تم النظر فيها دون تحيزات أو أيديولوجيات مسقة مغرضة- لكن على ما يظهر أنه في مرحلة متأخرة -وبسبب الأحداث والأوضاع السياسية التي مر ويمر بها العالم اليوم- سعى إلى ربط نتائج ومترتبات هذه النتائج وما أوحى به من سياسات ومواقف إلى بعض ردود أفعال نشهدها على الساحة الدولية وفي المجتمعات المسلمة.

إذن نحن أمام تيارين من المراجعة والنقد: الأول يتناول

مراجعة وجدلاً حول موضوعات متخصصة ونظرية قد تكون موضع اهتمام بعض النخب وربما هي ليست متاحة في تفاصيلها سوى لفكرهم وآرائهم. ولكن ما ترتب على هذه الأفكار وما أوجت به من نتائج وسياسات على صعيد الواقع السياسي والحياتي كانت له آثار وتبعات ونتائج سياسية وفكرية واعتقادية غاية في الأهمية!

ففي رأي حلاق، يلعب الدين والعلاقة به وتأثيره أدواراً مهمة وملموسة في حياة المسلمين وبنية وترتيب مجتمعاتهم، ورغم أن الاستشراق تناول بالدرس والنقد القاسي أوجهاً عديدة من الحضارة الإسلامية في معتقداتها ونصوصها الأصلية من قرآن وسنة وفي سيرة نبيها وتاريخها بل وفي آدابها وفنونها، فإن الأضرار وما ترتب من سياسات لاستبعاد الفقه ومؤسسته وفقهائه من غربة وإحساس بالغبن وقطيعة مع ممارسة الحياة الدينية في شكلها اليومي المعاش كانت له آثار كارثية نرى نتائجها في أوضاع وهوية المجتمعات المسلمة اليوم. مما يجعل أبحاث حلاق ودراساته وإن كانت شديدة التخصص، إلا أنه ينبغي أن تحظى باهتمام ومتابعة القارئ العام المسلم من ناحية والقارئ العام المتابع للأوضاع السياسية والاجتماعية في العالم الإسلامي خاصة والسياسة الدولية بشكل عام.

يرى السيد حلاق -وأعتقد أن الكثير من المسلمين وسواهم يتفق معه- أن التشريع والممارسة الفقهية شكلت تراثاً معاشاً في حياة المجتمعات المسلمة، بحيث يمكننا القول إن النظرة الشرعية

الفقهية - ما يمثل الدين- في حياة المسلم هو ما يشكل نظرتة وممارسته اليومية والتي توجه علاقته وممارسته اليومية كفرد وكأسرة ومجتمع بين أفراد ذلك المجتمع من المؤمنين، بل ومع من حوله من غير المسلمين، ولعلنا نقول إن كل إبداعات ومنجزات الحضارة الإسلامية إنما دارت وتدور حول هذه الرؤية المكونة لعالمه، لهذا عندما حرم منها أو استبعد تقليد استمرارها شعر المجتمع المسلم والمسلمون فيها بنوع من الغربة والضييق والضياع ربما دفع بعضهم إلى ما نشهده من صراعات ونزاعات وغضب وسخط. ويقدم السيد حلاق -في المقالات التي نقدمها هنا- بعض الاقتراحات والرؤى على ما يمكن أن يُعدّ من «حلول» أو إصلاحات تكفل بإعادة التوازن والطمأنينة للمسلم والمجتمع المسلم بحيث يتمكن من عيش العصر ومتطلباته وفي الوقت نفسه يتصالح ويتعايش مع إرثه وتراثه وهويته ولعل ذلك سيدفع به إلى الإسهام بسخاء في الحضارة الإنسانية- كما تمكن أسلافه من العطاء والمساهمة في تاريخهم، وبذلك ستكسب الإنسانية رافداً وإنجازات إضافية بدلاً من شقاء ودمار وغربة إلى المواجهة والتهميش والاستبعاد!

ويستخدم حلاق جملة من أساليب التنفيذ والنقد بعضها نظري والآخر منهجي أو أدواتي وبعضها الآخر يعتمد على تجاهل أو استبعاد أي رأي أو دليل قد يعرض النتيجة المطلوب إثباتها سلفاً من النقاش والتناول. وسنترك للقراء متابعة هذه الأساليب والاطلاع عليها في هذه المقالات الواردة هنا وفي كتابات الحلاق الغزيرة

الأخرى'. على أننا سنتعرض لبعضها لضرب الأمثلة ليس إلا!

فهو يرى أولاً أن هذه الأدبيات انتقائية ومغرضة في اختيارها للشواهد والأدلة التي تقدمها وبصورة مسبقة، لإثبات أو التأكيد على رؤية أو نظرية جمعت وراكت تلك الأدلة من خارج سياقاتها بل أحياناً معانيها أو وظائفها ومقاصدها واستهداف التأكيد من تكرار الاستشهاد بها والرجوع إليها؛ لإيهام القارئ على أنها -رغم أنها هامشية أو غير مهمة أو ثانوية في أحيان كثيرة- جوهر الموضوع. ويؤكد حلاق على أن منهجية مغرضة انتقائية كهذه تستحق المراجعة وإعادة النظر حصراً على الدفع بالمعرفة والعلم إلى الأمام والتأكد من أن النتائج التي يتم التوصل إليها تمثل واقع التفكير والآراء الفقهية وتتطابق مع الحقائق والواقع التاريخي للمجتمعات المسلمة والفهاء. هذه الانتقائية والقصدية في تناول شواهد محددة بعينها جعله يراجع بشكل نقدي أعمال كبار المستشرقين من أمثال شاخت وجولد تسيهر؛ نظراً لأن هذه الأساليب إما دفع لاختيارها رأي أو نتيجة مسبقة أريد الانتهاء إليها أو أنه بُني على أساس تصور أو رأي يمكن إن نظرنا إلى شواهد أو أدلة أخرى قد تقدم تصورات أو آراء مختلفة تماماً مما يتطلب -بالضرورة- من أجل العلم والنزاهة الفكرية غير المؤدلجة أن نأخذها في الاعتبار على الأقل!

ولقد قاد هذا المنحى النقدي حلاق ودفعه لأن يدرس وبشكل نقدي صارم ما قدمته السيدة باتريشيا كرون من مراجعة وتقديم من الشواهد والأدلة أو الحالات والمفاهيم في مراجعتها ونقد لبعض

جوانب ما قدمه شاخت حول تاريخ الفقه الإسلامي وإن انتهت
لنفس الآراء والنتائج ليؤكد على أن أسلوب انتقائية الشواهد معيق
وضار بالتطور العلمي. إذ يغدو البحث العلمي كما لو كان تعزيز
موقف أو نتيجة بالبحث من أي شواهد حتى وإن كانت هذه الأدلة
والشواهد المختارة منزوعة من سياقات أخرى أو لها معان ووظائف
غير التي استخدمت للتدليل عليه.

كذلك تناول حلاق موضوع النشأة والتاريخ من زاوية مختلفة
مستعيناً بأدبيات تاريخية قانونية في المجال الجغرافي للمجتمعات
المسلمة قبل ظهور الإسلام وفي بداياته موضحاً أن الاعتماد
أو الاقتصار على دراسات أو أبحاث تحصر نفسها في مجال
تاريخي أو تخصصي علمي يحول دون إمكانية ما تحقق من
إنجازات علمية حول الموضوع، ومن ثم يجعلها قاصرة غير مواكبة
للتطور العلمي! وهو يقدم الأدلة والمراجع العلمية على هذه القضية
من خلال تفنيد سوء اختيارات كرون للشواهد التي أبرزتها لدعم
مراجعتها.

كذلك يؤكد -في نقده- على أن أسلوب التناول والاستشراق
ليس فقط انتقائياً في اختيار الشواهد وتحديدها وإنما هو كذلك في
اختيار الحقب والمراحل التاريخية التي يركز الدراسة فيها. فهي -أي
الدراسات الفقهية الاستشراقية- تركز على مرحلة النشأة وتتناولها
بطريقة وأسلوب الهدف منه إنكار أي استقلالية أو قدرة على
الإبداع، وكذلك على المرحلة الحديثة والتأكيد على أنها هي

الأخرى' إنما قامت على النقل والاقْتباس من ثقافات قانونية أخرى غريبة أساسًا على تجاهل مقصود وكامل للمرحلة الوسطى من مراحل تطور الفكر الفقهي! وهنا يوضح حلاق أن هناك متسعًا بحثيًا يمكن تداركه لإعادة النظر والمراجعة في هذا الحقل العلمي لكن لأسباب أيديولوجية تم استبعاده.

كذلك ركز حلاق على أن هذه الأدبيات بسبب ما تعطيه من قداسة ومقبولية ما جعلها أيديولوجية ترفض «إمكانية» أي نقد وترفض النظر إليها باعتبارها آراءً قد تهدم ما تم التوصل إليه، وهذا في نظر حلاق يحول دون تطور المعرفة أو تقدمها ومن ثم نموها وازدهارها واندفاعها إلى آفاق معرفية جديدة، مما جعل هذا الفرع -رغم أهميته وخطورته- يكاد يكون مستقرًا غير متطور أو حتى قابل للنمو والتطور وهذا ضد الحقل العلمي وطبيعة العلم!

ولقد فجر حلاق رأيًا يتعلق بما يترتب على النتائج العلمية في ادعاء حياديتها ونزاهتها وسعيها للوصول إلى الحقيقة أمر يتعلق بالأيديولوجيا والوعي والصدق والصرامة العلمية، لكن عندما تكون هناك شواهد دامغة على تورط بعض الدارسين في نسيج دوائر سياسية هي من مؤلت ووجهت الأطر البحثية وبسخاء. وكذلك فإن دراسة النتائج السياسية التي أفضت إلى نتائج كارثية بخصوص «إجبار» المجتمعات والدول المسلمة أن تستبعد الممارسات والمدارس الفقهية في أحيان كثيرة لم يطلق سياسة إجبارية بل عنيفة

أو استبعادها بالقوة أو تهيمشها وقصرها على ميادين محددة (مثلاً الأحوال الشخصية والأمور العبادية) بل والضغط على تحديد ماهية حدود التفكير الفقهي والإصرار على جعله قاصراً على الممارسات الطقسية فقط أمر يتطلب من الباحثين والعلماء إعادة النظر في الإجابة على السؤال: يعملون لأي أهداف وبأي وعي وفي ظل أي توجهات أيديولوجية؟

وتمكن حلاق من التشكيك في إعطاء بعض الآراء محورية وأهمية (مثلاً هل أغلق باب الاجتهاد) أو في كيفية نشأة وتشكل المذاهب الفقهية (وهل المذاهب الأربعة كانت نتيجة جهود أفراد أم نتيجة تطور فقهي إقليمي) وهل كان الشافعي مهندس ومؤسس أصول الفقه، والعديد من الأسئلة والأفكار المحورية التي قام ويقوم عليها مجمل بنية الأفكار المؤسسة للاستشراق الفقهي. بل ويشير حلاق إلى بعض الجهود الخلاقة التي أفادت من التقدم العلمي والمعرفي في مجالات اللسانيات من أمثال جهود الياباني اسوزتو حول سيمائية اللغة والمفردات القرآنية، وأن هذه الاتجاهات والدراسات كان يمكن أن تقود إلى فتوح وآفاق معرفية جديدة وتطور مسارات أخرى مختلفة قد تمكنا من الوصول إلى نتائج جديدة وربما إلى نمو وتطور تفسيرات جديدة تشكل قطعة معرفية مع ما هو سائد من آراء ونتائج تم وأدها في مهدها ولم يلتفت إليها أو تم تجاهلها.

هذه وغيرها من آراء وأفكار ومراجعات قال بها السيد حلاق

في مداخلاته وكتاباتة الجدلية وكان ولا يزال ينشرها في أهم وأبرز المجلات العلمية المتخصصة في هذا المجال، ما كان لها أن تمر دون مراجعات ونقد، ولقد انبرى للحلاق السيد باورز -وهو واحد من أبرز العلماء والباحثين في هذا المجال- ونشر في مجلة الفقه الإسلامي والمجتمع مقالة طويلة كان يهدف منها إلى تفنيد ونقد أفكار ونتائج حلاق، ويؤكد على أن الحقل يسير في مساره الصحيح وأن أفكار وانتقادات حلاق إما أنها مبالغ فيها أو تبسيطة أو حتى تتفق وتتطابق مع ما تُوصّل إليه من نتائج على أيدي الآباء المؤسسين، وأن ما أورده من أفكار ودراسات لا يعدو أن يكون جدلاً من أجل الجدل، لكنه (أي حلاق) عند تدقيق النظر والسبر يقول ويؤكد على نفس الآراء والأفكار!

لقد كان لآراء باورز ما يدفع -بالضرورة- المؤرخ والباحث حلاق أن يرد على نقد باورز لأسباب عديدة. مما جعل الجدل وتناول موضوع الفقه الإسلامي وتاريخه يحظى بمراجعة أخرى لعلها الأعمق. وسيطلع القارئ الكريم على نقد ومراجعة حلاق لآراء باورز كما أوردناها في متن كتابنا هذا. إذ يتناول حلاق نقد باورز من زاوية علم اجتماع المعرفة وفلسفة العلم ليوضح أنه (حلاق)، لم يكن لا اعتذارياً ولا صاحب أيديولوجيا أو هوى ليدافع عن الفقه الإسلامي، وإنما كان دافعه وموجهه خدمة العلم والمعرفة والدفع بالبحث العلمي إلى الأمام بناء على ما يتوافر من معلومات وحقائق، وليس كما هو حال العديد من الدارسين ممن

كانت أيديولوجياتهم أو أطروحاتهم تعكس ميولاً وتوجهات يعلم الله ما فيها من مقاصد وآراء مسبقة وتخدم مؤسسات ليس بالضرورة أنها تمثل المعرفة والعلم!

أوضح كذلك أن أفكاراً لا تتفق مع ما ذهب إليه شاخت وجولد تسيهر -وأنها على العكس تعارضها وتُفَنِّدُها- وأن ما ذهب إليه باورز بقوله إن حلاق يكرر آراءهما كان إما سوء قراءة أو تزويراً وتحريفًا مقصودًا! وعندما أوضح باورز عدم دقة أو صحة أقوال حلاق فيما يخص تجاهل المرحلة الوسطى من تاريخ الفقه الإسلامي، وذكره لبعض الأبحاث والدراسات التي تناولت تلك الفترة، أوضح حلاق أنها كانت محدودة -وإن كان بعضها قد تميز بالجودة والإجادة- إلا أنها لم تلعب أي أدوار جوهرية في بنية التفكير الفقهي الاستشراقي بمعنى أنه على الرغم من إمكانية إسهامها في تقدم الحقل إلا أنه تم تجاهلها وعدم التركيز والإبراز لها.

ربما كانت مقالة حلاق في رده على ما وجه نحوه من نقد من خلال أسلوبه في معالجة النقد توضيحًا أنه كان نقدًا لا يستهدف المعرفة والتقصي والبحث عن الحقيقة، ولم يكن من أجل الدفع بهذه الدراسات نحو آفاق أفضل وأرحب، وإنما كان نقدًا يهدف إلى لي عنق الحقيقة والتأكيد على أن حلاق كان يرغب في نقد شاخت وكرون وجولد تسيهر لمجرد النقد، وربما ليحظى بالأهمية والشهرة والمجد! لكن حلاق تمكن من توضيح -رده- أن الأمر

لا يتعلق بشخص أو سياسات وإنما يتعلق بالوعي والأيدولوجيا والتقدم العلمي مما جعل ذلك الجدل والمراجعات تأخذ منحى أخرى.

قارئى الكريم: الكتاب الذي بين يديك لم يظهر في لغته الأصيلة (الإنجليزية) بهذا الشكل أو الترتيب، وإنما ظهر منجماً في شكل مقالات ومحاضرات علمية في مظان وأماكن مختلفة بل وفي أوقات متباعدة، ومن أجل مناسبات مختلفة تماماً. ولقد قمت بجمعها وتقديمها لوضعك في سياقاتها وفتح نافذة فكرية جديدة لك حتى تطلع على ما يدور من جدل وأبحاث ونقاشات حولنا، وما يخطط بناء على ذلك من سياسات وبرامج وخطط علينا وصدنا حتى نكون أكثر دراية ومعرفة. قصدنا إذن -وإن كان فكراً ومعرفياً- إلا أنه أيضاً توعوي وتواصلية، فإن تمكنا من تحقيق ما نذرنا نفسنا له فالحمد لله، وإن لم نصب كبد الحقيقة والمصلحة فلعلنا بنشرنا لهذه البحوث قد دفعنا بمن هم أكثر دراية منا أن يقوموا بمراجعة ودراسة أمثال هذه الاتجاهات والبحوث وتوضيحها لأمة المسلمين والله وراء القصد.